الأمم المتحدة

A/74/116

الجمعية العامة

Distr.: General
20 June 2019
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٠٠ (د) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يتعلق هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٧٣، بزيادة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية داخل الأمم المتحدة ويتضمن أيضاً المعلومات الواردة من الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع.

* A/74/50.

19-10286 (A) 110719 160719

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٧٣ ..... ٣

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات ٤

كوبا ٤

العراق ٦

المكسيك ٧

قطر ٨

أوكرانيا ٨

رابعا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي ٩

أولا – مقدمة

١ – أكّدت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٣٧/٧٣ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال.

٢ – وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في عام ١٩٨٧ في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (انظر A/CONF.130/39).

٣ – وفي الفقرة ٦ من القرار، كرّرت الجمعية العامة دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تكرِّس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٧، أن يقدّم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويُقدَّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٤ – وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتمس فيها آراءها بشأن الموضوع. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد وردت ردود من كوبا والعراق والمكسيك وقطر وأوكرانيا. وأرسل الاتحاد الأوروبي أيضا آراءه. وترد هذه المعلومات في الفرعين الثالث والرابع أدناه. وستنشر أي ردود ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح[(١)] باللغة التي تقدَّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٧٣

٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تعزيز دورها في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وشمل ذلك تنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومواصلة التنسيق بين الوكالات بشأن المسائل التي تؤثر على السلام والأمن والتنمية، ولا سيما من خلال آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وآلية التنسيق المعنية بمسائل الأسلحة الصغيرة وتجارة الأسلحة والذخائر التي يرأسها مكتب شؤون نزع السلاح؛ وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي ترأسه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز الشفافية وبناء الثقة في مجال الإنفاق العسكري.

٦ – والأمم المتحدة، إذ تدرك إدراكا تاما الطبيعة المترابطة للسلام والأمن والتنمية، تعتبر أن التنظيم الراسخ والساري للتسلح والإدارة الملائمة للأسلحة ينطويان على الشروط المسبقة اللازمة لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة، التي هي في حد ذاتها شرط ضروري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. والحد من مخاطر نشوب النزاعات المسلحة وأعمال العنف، الذي ينتج عن انخفاض مستويات تدفقات الأسلحة غير المشروعة، يوجد شرطا مسبقا لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع يمكنه أن يفضي إلى تعزيز فرص الاستثمار.

(١) www.un.org/disarmament.

٧ - ولقد حُدِّد، في إطار الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة، هدف طموح يتمثل في الحد بقدر كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وتسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول على المضي في تعزيز قدراتها في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل مكتب شؤون نزع السلاح العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنسيق الجهود المبذولة داخل الأمانة العامة من أجل الإبلاغ بالبيانات المتعلقة بالمؤشر ١٦-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة، وجمع تلك البيانات ورصدها. وتستمر آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة في العمل باعتبارها أكثر الآليات المشتركة بين الوكالات تخصصا في ما يتعلق بمسألة نزع السلاح والتنمية، وكذلك الوسيلة التي تنسق من خلالها كيانات الأمم المتحدة عملها بشأن قضايا تجارة الأسلحة وتنفيذ المؤشر ١٦-٤-٢.

٨ - ووفقا للمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، تتعهد جميع الدول الأعضاء بألا تحوّل إلا أقل ما يمكن من موارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبقى مكتب شؤون نزع السلاح، منذ عام ١٩٨١، على تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية أداةً طوعيةً لتحقيق الشفافية تُبلِغ من خلالها الدول الأعضاء عن مستويات إنفاقها العسكري السنوي. وتخفيض النفقات العسكرية مسألة مدرجة منذ وقت طويل في جدول أعمال الأمم المتحدة، وكذلك الشأن بالنسبة لتعزيز الشفافية والثقة بين الدول في ما يتعلق بهذه المسألة. والمعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء من خلال ذلك التقرير لا تُستخدم كأساس لتحديد اتجاهات الإنفاق العسكري وتعزيز المناقشات بين الدول الأعضاء بشأن المستويات المناسبة من ذلك الإنفاق فحسب، بل تحدد أيضا شروط تحقيق التنمية من خلال نزع السلاح. ويمكن الاطلاع على المعلومات التي قدمتها الدول في قاعدة البيانات الإلكترونية التي يتعهدها المكتب[٢].

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

بعد مرور حوالي ٢٠ سنة على اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وخمس سنوات على اعتماد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ليس للمجتمع الدولي أن يتهاون في بذل جهوده ابتغاء تعزيز تنمية كل بلد.

فالآفات من قبيل الفقر المدقع ما زالت مستمرة في العالم. وحاليا، يعيش ١٠ في المائة من سكان العالم، أي ٧٣٦ مليون شخص، على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم.

واستنادا إلى *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨*، فقد عادت مستويات الجوع إلى الارتفاع بعد أن كانت قد تراجعت لفترة طويلة. والعديد من المؤشرات، ومنها نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم وعدد الأطفال الذين يعانون من التقزم وعدد الأطفال الذين يعانون من الهزال (نقص الوزن مقارنة بالطول)، قد ازدادت أيضا سوءً على مدى الأعوام السابقة.

(٢) www.unroca.org/.

وعلاوة على ذلك، انخفض إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية من ١٣١ بليون يورو في عام ٢٠١٦ إلى ١٣٠ بليون يورو في عام ٢٠١٧، وهو انخفاض بنسبة ٠,٦ في المائة. واستنادا إلى *تقرير أهداف التنمية المستدامة*، ظلت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي عند ٠,٣١ في المائة، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة ٠,٧ في المائة المتفق عليها في مونتيري.

والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مهددة أيضا من جراء الجفاف والنزاعات والكوارث المرتبطة بتغير المناخ. وفي سياق الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالكوارث التي يبلغ مجموعها ٣٠٠ بليون دولار، يصبح إعلان الحق في التنمية مهما أكثر من أي وقت مضى. وتحدد هذه الوثيقة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٦، أنه ينبغي إعادة توجيه الموارد المستمدة من تدابير نزع السلاح إلى الجهود الإنمائية.

ووفقا للإحصاءات التي أتاحها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فقد ارتفع مجموع الإنفاق العسكري العالمي إلى ١,٧٣٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٧. وهذا الرقم يؤكد الحاجة إلى صندوق دولي تديره الأمم المتحدة ويخصص له نصف النفقات العسكرية الحالية ابتغاء مساعدة البلدان الأقل نمواً على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في ما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، ولا سيما في تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود في عام ١٩٨٧. ويتيح هذا البرنامج اتخاذ تدابير للحد من مستوى وضخامة النفقات العسكرية وإعادة تخصيص الموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما للبلدان النامية.

وفي كوبا، تساهم الجيوش العمالية الشبابية، وهي جزء من القوات المسلحة الثورية، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للبلد. وهي تنخرط في الإنتاج الزراعي والصناعي، والبناء، والبحث والإنقاذ إبان الكوارث الطبيعية، وحماية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ظل هذا التركيز ثابتا منذ انتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩. فقد قال قائدنا التاريخي، القائد الأعلى فيدل كاسترو رُوث، في الخطاب الذي ألقاه أمام ضباط القوات المسلحة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ ”إنه لحدث ثوري جدا ألا تشكل قواتنا المسلحة، في بلد متخلف النمو كبلدنا، بلد يضطر إلى تحمل المشاق، فئةً من السكان ذات حظوة، كما هو الحال في جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا. فقواتنا المسلحة ليست قطاعا غير منتج في البلد؛ بل هي عنصر أساسي من عناصر تنمية البلد وعمله“.

وتكرس كوبا غالبية مواردها العامة للمجالات التي تساهم مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة. ففي قانون ميزانية الدولة لعام ٢٠١٧، ستكرس كوبا ٢٣,٧ في المائة من النفقات للتعليم؛ و ٢٧,٥ في المائة للصحة العامة والمساعدة الاجتماعية؛ و ١٧,٢ في المائة للضمان الاجتماعي و ٤,٦ في المائة للثقافة والرياضة.

وستواصل كوبا الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عملية وعاجلة لإعادة تخصيص الموارد المستخدمة حاليا للأغراض العسكرية لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز تمكين الجميع من العيش بكرامة.

العراق

[الأصل: بالعربية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد جمهورية العراق على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم ولشعوبها على حد سواء. وتدرك جمهورية العراق أن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي تساهم في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي تعزيز ثقافة السلام ونزع السلاح.

وإن السلم والأمن الدوليين يشكّلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية. وتؤكد الجمعية العامة وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيراً التقدم في ميدان التنمية، وينبغي أن تكرس الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولجميع الشعوب ولرفاهيتها وخاصةً شعوب البلدان النامية. ويؤكد العراق على أهمية وضرورة اتباع النُّهج متعددة الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح والتنمية، وترى جمهورية العراق ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة دورها الحيوي في هذا المجال.

ويرى العراق أن تحقيق التعاون بين الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية يساهم في توثيق العلاقات بين الدول، وبالتالي تختفي المشكلات فيما بينها أو يُمكن حلها بالطرق السلمية، إذ أن هدف التنمية وتوثيق العلاقات بين الدول يُعد مكملاً للأهداف والمبادئ التي تسعى المنظمات الدولية إلى تحقيقها وتؤدي حتماً إلى تسخير الموارد في خدمة التنمية وعدم إهدارها في مجال التسلح، الأمر الذي يقود إلى تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وإن السعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية يأتي من خلال تشجيع المجتمع الدولي على القيام بتدابير نزع السلاح، الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف، وتطبيقها إذ أنها تساهم حتماً في بلوغ هذه الأهداف، وإن إعادة توجيه بعض الموارد التي تنفق على التسلح والقوات العسكرية إلى التنمية تؤدي إلى إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. وبهذا الشأن، تؤيد جمهورية العراق الموقف الذي يؤكد على ضرورة عدم استنزاف موارد الدول النامية لأغراض التسلح في الوقت الذي يجب أن تسخّر تلك الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ أن تسوية النزاعات سلمياً وتعزيز السلام والديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ووقف سباق التسلح تساهم في تسخير الموارد لأغراض التنمية. وتؤيد حكومة العراق اعتماد الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدف السادس عشر من تلك الأهداف الرامي إلى تخفيض التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى حد كبير بحلول عام ٢٠٣٠.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٩]

في عام ٢٠١٨، أنفق ١,٧٣٩ تريليون دولار على الأسلحة التقليدية والنووية، وفي ما بين الفترتين ٢٠٠٨-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٧، زاد حجم عمليات نقل الأسلحة الدولية بنسبة ١٠ في المائة، ليبلغ أعلى مستوى له مسجل منذ نهاية الحرب الباردة.

وتعرب المكسيك عن استيائها من الخطر والضرر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين وتنمية المجتمعات المحلية بسبب ازدياد عدد وتعقد النزاعات المسلحة والعنف الناجم عن الجريمة بجميع أشكالها.

وتدرك المكسيك إدراكا تاما أنه ينبغي إيجاد توازن بين الموارد المخصصة للإنفاق العسكري وتلك المخصصة للتنمية. وفي ضوء ذلك، فإنها تسلم بأنه تحقيقا لرفاهية الناس، تتوخى برامج المساعدة الاجتماعية الخاصة بها أساسا الأسر التي تعيش في المناطق التي يكون أغلب سكانها من الشعوب الأصلية أو المناطق التي يرتفع فيها معدل الفقر أو مناطق العنف الشديد.

وتضمن سياسة الرعاية الاجتماعية التي تنتهجها حكومة المكسيك التمتع الكامل بالحقوق دون استثناء أو تمييز. ويقوم نهج الحكومة على الطبيعة العالمية لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية، ودورة الحياة البشرية، والمشاركة الاجتماعية والمجتمعية، والمنظور الإقليمي، والشفافية، والنزاهة.

وتركز المكسيك التزامها الدولي والوطني بنزع السلاح والتنمية على إصدار وثائق ورؤى وتحليلات استراتيجية تعطيها نظرة شاملة ودقيقة عن المشاكل المتعلقة بالاتجار بالأسلحة.

وبلغت ميزانية هذه البرامج الاجتماعية ١٠٦,٦٤٥ مليون بيسو للسنة المالية ٢٠١٨، ثم زادت إلى ١٥٠,٦٠٦ مليون بيسو في السنة المالية ٢٠١٩. وتشمل التدابير الإضافية المتخذة ما يلي:

(أ) تنفيذ حملة مبادلة الأسلحة النارية. يسلم السكان طواعية ما يحوزونه من أسلحة مقابل مكافأة (نقدية أو مواد غذائية أو أجهزة إلكترونية منزلية). وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تمت مبادلة ٤٤٢ ٥ سلاحا ناريا و ٣١٦ ٣٨٧ قطعة ذخيرة و ٧٤٥ ٢ مخزن ذخيرة.

(ب) تشارك المكسيك أيضا في الاجتماعات الدولية التي تروم تخفيف آثار الأسلحة النووية والتقليدية وفي المنتديات المتعددة الأطراف التي تركز على تحقيق نزع السلاح العام والكامل، وتخفيض الإنفاق على الأسلحة العسكرية، وتشجيع توجيه المزيد من الموارد إلى التنمية، تمشيا وأهداف التنمية المستدامة.

(ج) تلتزم المكسيك التزاما دقيقا بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، حيث تعمل على تشجيع التعاون في مجال الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والشفافية في الإنفاق العسكري وزيادة تدابير بناء الثقة.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

انضمت دولة قطر إلى جميع معاهدات حظر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المحرمة دولياً.

وأصدرت عام ٢٠٠٧ قانون الأسلحة الكيميائية رقم ١٧، الذي تعدل لاحقاً بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٦، تم صدور القانون رقم ٤ الخاص بالأسلحة البيولوجية. وأصدرت القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن النظام الوطني لحصر ومراقبة المواد النووية.

وتقوم بشكل دوري، من خلال مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بعقد العديد من الدورات والورش على كافة المستويات للتوعية باتفاقيات أسلحة الدمار الشامل وخطورتها.

ونظمت من خلال مركز الدوحة الإقليمي ٣٢ برنامجاً دولياً بالتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتغطية مواد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولمكافحة الإرهاب الكيميائي، وتم تمويل هذه الفعاليات بالكامل من خلال المساهمات الطوعية لدولة قطر التي قدمتها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما أكسب دولة قطر ومركزها الإقليمي اعترافاً واسعاً باعتباره مركزاً متميزاً للتدريب في مجال أسلحة الدمار الشامل ويعكس الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ولا تحوز دولة قطر إلا السلاح التقليدي وبقدر ما هو ضروري لأمنها في ظل الظروف المحيطة بالمنطقة، ولا تمثل نفقات التسليح إلا جزءاً ضئيلاً من الموازنة العامة للدولة.

وتركز قطر على النهوض في مجالات الصحة والتعليم والثقافة، وعلى مشاريع تنموية لخدمة الأجيال القادمة.

كما تحظى مشروعات التنمية والبنية التحتية الأساسية الحالية برعاية واهتمام من قبل الدولة لتكون نموذجا يحتذى به حسب الرؤية الشاملة للتنمية لدولة قطر ”رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠“، وذلك باعتبار التنمية الشاملة هي الهدف الأساسي لتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تدرك أوكرانيا أهمية إعادة توجيه النفقات من الأغراض العسكرية إلى الأغراض المدنية. ونؤيد تماماً المساعي التي تبذلها الدول وشتى المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية لاتخاذ تدابير في هذا الصدد.

لكن أوكرانيا تواجه منذ عام ٢٠١٤ عدوانا عسكريا شرسا من روسيا. وتواصل القوات الإرهابية الروسية شن هجمات في شرق أوكرانيا. وتقوم الدولة المعتدية بحشد قدراتها العسكرية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول المحتلتين، وهي تحول دون استتباب الأمن ليس في منطقة البحر الأسود فحسب، بل في جنوب أوروبا كله وكذلك في الشرق الأوسط.

وفي ظل هذه الظروف، تجد أوكرانيا نفسها مجبرة على زيادة التمويل للأغراض العسكرية دفاعا عن سلامتها الإقليمية وسيادتها. وفي الوقت الراهن، تجعل الدولة الغازية من المستحيل السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنفيذ تدابير نزع السلاح والحد من الأسلحة. وجهودنا موجهة نحو استعادة السلام والأمن في البلد واسترجاع السيطرة على الحدود المعترف بها دوليا.

ومن ثم، فإن الامتثال التام من جانب جميع الدول الأعضاء، وأولها روسيا، لميثاق الأمم المتحدة في ما يتعلق بأوكرانيا من شأنه أن يوجد الشروط المسبقة التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمعنى المقصود في قرار الجمعية العامة ٣٧/٧٣ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

رابعا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

إن نزع السلاح والتنمية مسألتان مترابطتان، ولا سيما في ما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما سبق الاعتراف به في عام ٢٠٠١ في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فللاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية كثيرة، وهو يتسبب في خطر جسيم على السلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على المستوى الفردي والمحلي والوطني والإقليمي والدولي. وإن الصلات القائمة بين العنف المسلح والنزاع وضعف التنمية صلات راسخة. ومن خلال الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة، تتعهد الدول بالحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠. ومن ثم، فبالإضافة إلى معالجة الأهداف الأمنية، ينبغي أن تتوخى الإجراءات الداعمة تخفيف الآثار السلبية المترتبة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها على التنمية المستدامة، وأن تتوخى منع تلك الآثار. وعلى النحو المبين في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يلتزم الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغاية ١٦-٤ (الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة بحلول عام ٢٠٣٠)، وذلك بمساعدة الدول والمناطق الإقليمية على صياغة وتنفيذ مؤشرات وطنية وإقليمية.

وفي إطار المتابعة الملموسة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي، يقدم الاتحاد مساعدة كبيرة من خلال عدد من المشاريع إلى شتى البلدان والمنظمات الإقليمية بغية تعزيز الإجراءات المتعلقة بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ومنذ عام ٢٠٠٤، جرى التعاقد على مشاريع لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بقيمة تفوق ١٠٠ مليون يورو. ومن الأولويات ما يلي: إدارة مخزونات الأسلحة؛ وتدمير الفائض والكميات المصادرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وبناء القدرات في مجال وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومسك سجلاتها وتعقّبها؛ وتتبّع مصادر الأسلحة والذخائر غير المشروعة في المناطق المتضررة من النزاع. ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا المساعدة إلى البلدان في تعزيز نظمها الوطنية لمراقبة نقل الأسلحة منعا لوقوعها في أيدي من لم يُأذَن لهم بذلك. ويدعم الاتحاد

الأوروبي ماليا كذلك أنشطة مكتب شؤون نزع السلاح التي تقدم الدعم للسياسات والبرامج والإجراءات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي إطار مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، يدعم الاتحاد الأوروبي أيضا المشاريع التي تعالج التهديدات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف في الاتفاقيات التي تحظر الألغام المضادة للأفراد والأسلحة البيولوجية والكيميائية والتجارب النووية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة الراميتين إلى تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها تنظيما فعالا. ومنذ عام ٢٠٠٤، يلتزم المجلس الأوروبي بتقديم أكثر من ٢٥٠ مليون يورو لتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة تصدير الأسلحة وتحقيق عالميتها. ويدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا نظم مراقبة صادرات السلع الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية ذات الاستخدام المزدوج وتكنولوجيا القذائف. ويركز الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على تعزيز أمن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية ذات الاستخدام المزدوج، التي تشكل إساءة استخدامها خطرا على التنمية الدولية. وبميزانية قدرها ١٥٥ مليون يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، توفر مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي منتدى للتعاون الإقليمي الطوعي مع ٦١ دولة شريكة بشأن جميع المخاطر المتصلة بالمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. وهو، من خلال ذلك، يولي اهتماما خاصا للتهديدات المتصلة بالإرهاب.

وباستخدام شتى الأدوات المالية المتصلة بالتنمية، يُموِّل الاتحاد الأوروبي أيضا مشاريع تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك في إطار الجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع.